



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (8)

"جائحة كورونا والحاجة لتطوير قطاع الحماية
الاجتماعية في فلسطين"

إعداد:

د. بدر الأعرج

أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت

إعداد

د. بدر الأعرج، أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت

 **HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG**
فلسطين والأردن

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من

إن الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة هنريش بل.

1. مقدمة

"دعونا نطمح إلى عالم لا يضطر فيه أي طفل إلى العمل لمساعدة والديه، ولا يتعين على أم استئناف العمل في اليوم التالي لولادتها، ولا يضطر أي مسن لمواصلة العمل حتى الرmq الأخير، ولا يجبر أي شخص لديه إعاقة على التسول في الشارع".¹ توضح هذه الكلمات لنانبة مديرة الحماية الاجتماعية في "منظمة العمل الدولية"، فاليري شميت، في العام الماضي 2019 الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس المنظمة، أهمية الحماية الاجتماعية بالنسبة للفئات الاجتماعية المهمشة والفقيرة. ومما لا شك فيه أن الحاجة للحماية الاجتماعية قد ازدادت بشكل كبير جدا في "عالم ما بعد كورونا"، وخاصة في تلك البلدان التي تفتقد لوجود نظام فعال ومتكامل للحماية الاجتماعية كما هو الحال في فلسطين.

لقد تأثرت فلسطين بجائحة كورونا كغيرها من دول العالم، وهو ما ترك آثارا اقتصادية واجتماعية عميقة وغير مسبوقه (على سبيل المثال، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ونقص الرعاية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) وخاصة على الفئات الفقيرة والمهمشة والتي لا يتوفر لديها أي حماية اجتماعية مثل النساء، والكبار في السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد أعاد هذا النقاش حول الحاجة الماسة لوجود نظام فعال وشامل للحماية الاجتماعية في فلسطين، وخاصة في ظل عدم مقدرة الحكومة الفلسطينية على معالجة الآثار الاقتصادية السلبية الهائلة التي خلقتها الجائحة والتي تراكمت مع الحصار المالي والسياسي الذي تتعرض له السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة وعدم قدرة الحكومة على توفير كامل رواتب موظفي القطاع العام منذ شهر نيسان الماضي حتى الآن. هذا إلى جانب أسئلة أخرى أثارتها وتثيرها الجائحة حول القوانين ذات الصلة بنظام الحماية الاجتماعية مثل قانون العمل الفلسطيني، مثل: هل إصابة العامل/ة أو الموظف/ة بفيروس كورونا، وخاصة خلال عمله، تعتبر إصابة عمل أم لا؟ ألم يحن الوقت بعد للتطبيق الحازم لمواد قانون العمل المتعلقة بالحد الأدنى للأجور؟ وبنهاية الخدمة؟... الخ.

أثبتت التجارب في الدول الأخرى والمجاورة أن المجتمعات التي تتمتع بنظام حماية اجتماعية قوي وفعال هي أكثر قدرة على مواجهة الجائحة وآثارها. من هنا، فإن بدء حوارات جادة ومسؤولة وحثيثة حول واقع نظام الحماية الاجتماعية الفلسطيني وسبل تطويره وتعزيزه، ليس أمرا ضروريا فحسب في هذه الفترة بل ويمثل حاجة وطنية ملحة وعاجلة.

تهدف هذه الورقة الخلفية إلى المساهمة بفتح نقاش وحوار معمق ومسؤول، مستند إلى قراءة علمية للأزمات التي تعصف بنا، حول هذه القضية الاجتماعية والاقتصادية الهامة، لا سيما في هذه المرحلة السياسية الخطيرة والدقيقة والتي يهدف منها إلى استخدام السلاح الاقتصادي أو "لحمة العيش"، من أجل تركيع أبناء وبنات الشعب الفلسطيني والقضاء على أي فرصة حقيقية لإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس. ومما لا شك فيه، أن "صفقة القرن"، و"خطة الضم"، وصفقات "التطبيع" المجانية تجعل من هذا الخطر السياسي خطرا داهما وغير مسبوق، يتطلب منا كفلسطينيين ردودا عاجلة ومسؤولة وغير مسبوقه على مختلف الصعد، ليس فقط السياسية، بل وأيضا الاقتصادية والاجتماعية لتوفير مقومات الصمود والمواجهة للشعب الفلسطيني.

بدءً بهذه الورقة والجلسة، سيطلق المعهد خلال الأشهر القليلة القادمة سلسلة من الأوراق البحثية والجلسات الحوارية المرافقة، سيتم التطرق فيها لكافة جوانب إقامة نظام حماية اجتماعية شامل، يستجيب للمرحلة التنموية الفلسطينية والمرحلة الاجتماعية

التي نمر بها. تهدف هذه السلسلة تحديدا لخلق منبر أهلي علمي بمشاركة جميع الفئات والشركاء والمؤسسات المعنية. ونستهل هذه الورقة والجلسة، بتوضيح أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا-التي شهدت الأشهر الثلاثة الماضية تصاعدا كبيرا في مستويات انتشارها وتفشيها- في المجتمع الفلسطيني، ومن ثم نقدم تعريفا لنظام الحماية الاجتماعية مع نبذة تاريخية مقتضبة حول نشأة وتطور هذا النظام في العصر الحديث، ثم ننقل لإلقاء نظرة سريعة على واقع الحماية الاجتماعية في فلسطين ومدى قدرته على التعاطي مع الآثار الاجتماعية السلبية للجائحة. وتنتهي الورقة بتقديم بعض التساؤلات التي يقود لها التحليل وتحتاج لنقاش جاد ومسؤول. وستشكل جميع هذه المحاور الموضوعات التي سيتم العودة لها ودراستها بمزيد من التفصيل في الأوراق والجلسات القادمة.

2. الآثار السلبية لجائحة كورونا على الفئات المهمشة في فلسطين

ظهرت جائحة "كورونا" في الصين أواخر العام 2019، وفي فلسطين في آذار 2020، وفاجأت الفلسطينيين كما فاجأت العالم. وسجل، حتى الآن، إصابة أكثر من 50 ألف فلسطيني/ة في الضفة الغربية-بما فيها القدس الشرقية- وقطاع غزة ووفاة ما يقارب 400 شخص، وخضوع مئات الألوف للحجر الصحي وإغلاق شامل ثلاثة شهور، وإغلاقات جزئية ومؤقتة، إضافة إلى خسائر اقتصادية هائلة أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتراجع الأمن الغذائي في المجتمع الفلسطيني إلى معدلات قياسية. كما كشفت الجائحة وآثارها الثغرات الكبيرة التي يعاني منها قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني، فقد بقيت قطاعات وفئات اجتماعية واسعة وما زالت دون أية مظلة أو حماية اجتماعية.

نستعرض في هذا القسم بعضا من حالة الانكشاف والضعف الشديدين اللتان عانت منهما هذه الفئات في مواجهة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي نجمت عن الجائحة. وسنركز تحديدا على فئات الفقراء، والعمال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والنساء.

1.2 الفقراء

لقد أدت جائحة كورونا وما نتج عنها من إعلان لحالة الطوارئ وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة كبيرة في أعداد الفقراء والعاثلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أدت الى ظهور "فقراء جدد" ارتبط ظهورهم بالظروف التي نتجت عن الجائحة. فوفقا لتوقعات وزارة التنمية الاجتماعية، على لسان وكيل الوزارة داوود الديك، فإن "أكثر من 100 ألف أسرة فلسطينية ستدخل الى دائرة الفقر بسبب تداعيات جائحة كورونا"، وبشكل خاص توقف المعيلين لبعض الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة عن العمل. وفي ذات السياق، تشير التقديرات الأولية للبنك الدولي إلى أن عدد الأسر الفقيرة قد يرتفع الى 30% في الضفة الغربية، و64% في قطاع غزة.²

وفي مسح نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول آثار الجائحة، وخاصة خلال فترة الإغلاق المذكورة، ونشرت نتائجه اوائل تشرين اول 2020، فقد تبين أن 42% من الأسر الفلسطينية فقدت نصف دخلها على الأقل خلال فترة الإغلاق، الممتدة من 5 آذار إلى 25 أيار 2020، فيما لم يتوفر لنحو ثلث الأسر الفلسطينية (31%) مصادر دخل لتغطية نفقات الأسرة خلال فترة الإغلاق. ووفقا للمسح، فإن 61% من الأسر الفلسطينية تشعر بالقلق من عدم وجود ما يكفيها من الطعام، في حين أن 58% من الأسر أفادت أنها عادة ما تقترض المال أو تشتري بالدين لتغطية نفقات الأسرة بما فيها الطعام.³

وتتسجم نتائج مسح الجهاز المركزي مع نتائج دراسات مصغرة أو كيفية نفذها بعض الباحثين في هذا المجال. ففي دراسة قامت به باحثة أجنبية خلال الفترة الممتدة ما بين 10-16/5/2020 اشتملت على مقابلة 59 شخص من صغار المزارعين أو المزارعين المهمشين، والرعاة، وصيادي الأسماك، وصغار التجار... الخ، وجد أن واحد من كل ثلاثة من المبحوثين يواجه نقص أو فقر في معدلات استهلاك الطعام، وبأنه قد قام باقتراض بعض النقود من أجل شراء الطعام، وبأن واحد من كل أربعة من المبحوثين قد تناقصت عدد وجبات الطعام التي يتناولها، أو قام بشراء "طعام رخيص" أو "أكثر رخصاً" مما يشتري بالعادة. كما وجد أيضاً أن المبحوثين قد قاموا بتناول الفواكه والبقوليات أقل من ثلاث مرات في الأسبوع. وقد تذر المبحوثين من الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم، والبيض، ومشققات الحليب، حيث ذكروا أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت مقارنة بالأسابيع السابقة ومقارنة بالفترة التي سبقت ظهور الجائحة.⁴

2.2 العمال

رغم أهمية الاتفاق الذي أبرمته الحكومة الفلسطينية مع القطاع الخاص الفلسطيني حول دفع أجور العاملين عن شهري آذار ونيسان 2020 بنسبة 50% من الأجر وبما لا يقل عن 1000 شيكل، على أن يدفع المبلغ المتبقي بعد انتهاء الأزمة، إلا أن هذا الاتفاق، وفقاً لوزارة العمل الفلسطينية "لا يغطي العاملين لحسابهم الخاص، والذين يقدر عددهم بحوالي 50,000، وكذلك ما يقارب 20,000 عامل فوق سن الخمسين عاماً لم يسمح لهم بالعودة إلى أعمالهم في السوق الإسرائيلية. كما يواجه هذا الاتفاق صعوبة في تطبيقه في القطاعات الاقتصادية الضعيفة أصلاً، مثل المرافق التعليمية الخاصة، بما فيها رياض الأطفال، والتي توظف ما يزيد على 10,000 عامل وعاملة."⁵ وتشير خطة صادرة عن وزارة العمل أنه "إلى جانب الأشخاص الذين يعانون من حالات صحية سابقة وكبار السن، يتعرض للخطر بشكل خاص أيضاً الشباب الذين يواجهون معدلات أعلى من البطالة. ومن المرجح أيضاً أن يعاني العاملون الأكبر سناً من ارتفاع معدلات البطالة بالمقارنة مع العاملين في مقتبل العمر. ويعد العاملون غير المحميين معرضين للخطر بوجه خاص لأنهم أقل حصولاً على الحماية من خلال آليات الحماية الاجتماعية، ويمنعون من الوصول إلى أماكن عملهم البعيدة والعودة إلى أسرهم. وقد أطلق وزير العمل د. نصري أبو جيش، وأمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، شاهر سعد، صندوقاً لدعم ومساعدة العمال العاملين في السوق المحلية بمحظة نقدية أولية تقدر بنحو 40 مليون شيكل، يستفيد منها 35 ألف عامل وعاملة في الضفة الغربية.⁶

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن بعض الشخصيات والقوى السياسية الفلسطينية، مثل عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تيسير خالد، قد وجهت بعض الانتقادات للاتفاق الذي أبرمته الحكومة والاتحاد العام للنقابات مع القطاع الخاص بخصوص رواتب وحقوق العمال: "... لم تتمكن وزارة العمل واتحاد نقابات عمال فلسطين من الاتفاق على حلول مقبولة تمنع التدهور الحاد في مستويات معيشة جماهير العمال... كما لم يجر الالتزام به على كل حال رغم كونه محجفاً بحقوق الطبقة العاملة ويتعارض مع نص المادة 38 من قانون العمل الفلسطيني، والتي تؤكد على أن عقد العمل لا ينتهي في حالة صدور قرار إداري أو قضائي بإغلاق المنشأة أو وقف نشاطها مؤقتاً لمدة لا تزيد عن شهرين"⁷.

أما بخصوص تأثير الجائحة على **النساء العاملات**، فتوضح خطة وزارة العمل أنه "ومع كون الذكور يشكلون أغلبية العاملين الذين يواصلون العمل في ظل الظروف المستجدة، فمن المتوقع أن تبقى النساء في المنزل مع أطفالهن. ومع أن هناك نسبة أعلى من النساء في القطاعات الأكثر تضرراً، ومع أنهن يقفن في خط المواجهة في التعامل مع الجائحة، إلا أنهن يعانين من نقص القدرة على الوصول للحماية الاجتماعية، ويتحملن عبئاً غير متناسب في اقتصاد الرعاية بسبب إغلاق المدارس. كما أن النساء العاملات أكثر عرضة لأن يتم صرفهن من العمل دون أي نوع من التعويض أو الضمانات التي تكفل لهن

العودة إلى وظائفهم. هذا وتخلص خطة وزارة العمل إلى أنه وعلى ضوء ما سبق، فإن هنالك حاجة ماسة إلى تدخلات لتخفيف حالة الطوارئ والتي تطال " آلاف الأشخاص الذين يعانون أصلاً من البطالة وحوالي 290,000 شخص من العاملين، بما يشمل: أكثر من 120,000 عامل في السوق المحلية، بمن فيهم أولئك المعرضين لخطر فقدان أعمالهم، وما يصل إلى 190,000 عامل فلسطيني في السوق الإسرائيلية، من بينهم 50,000 عامل ينخرطون في عمالة غير منتظمة، و120,000 عامل نظامي يعملون لدى أصحاب عمل إسرائيليون بشكل منظم".

وفيما يتعلق بعمال قطاع غزة، فوفقاً لرئيس الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة، سامي العمصي، فإن "خسائر العمال المتضررين بسبب جائحة كورونا في القطاع قد "فاقت 50 مليون دولار في قطاع غزة، فيما فاقت الخسائر لذات الشريحة 180 مليون دولار في الضفة الغربية بسبب تعطلهم عن العمل منذ شهر آذار 2020". وأشار العمصي إلى أن "عمال غزة يعانون من حصار استمر 14 عاماً... حيث أن نسبة البطالة قبل الجائحة كانت عالية". وأوضح أيضاً: "أنه في ظل جائحة كورونا تضرر نحو 2000 عاملة في رياض الأطفال، وتضرر عمال قطاعات السياحة والمطاعم والأسواق الكبرى، وعمال "المياومة" الذين تقطعت بهم السبل، ونحو 15 ألف سائق، ليصل أعداد العمال المتضررين بسبب الجائحة 170 ألف عامل بالضفة الغربية، ونحو 140 ألف عامل في غزة، 40 ألف منهم تضرروا بشكل مباشر".⁸ هذا وقد أعلنت غرفة تجارة وصناعة غزة أن 15-20 ألف عامل فلسطيني قد فقدوا وظائفهم بفعل حالة الإغلاق للمرافق الاقتصادية. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء، بلغت نسبة البطالة في غزة وفقاً لبيان صدر في أيلول 2019 45%، لكن اللجنة الشعبية لكسر الحصار عن قطاع غزة تقول في بيان أصدرته بتاريخ 2020/4/12 أن النسبة الحقيقية بغزة تفوق 60%".⁹

3.2 الأشخاص ذوي الإعاقة

يشير ملخص النتائج النهائية لتعداد 2017 إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين تبلغ 2.1% وأن عددهم قد بلغ أكثر بقليل من 90 ألفاً. أما بالنسبة لأنواع الإعاقة الأكثر انتشاراً بين مجمل السكان، فيوضح التقرير أن الإعاقة في "الحركة واستخدام اليدين" هي الأكثر انتشاراً (1.1% من مجمل السكان الفلسطينيين)، تليها الإعاقة البصرية (0.7%)، ثم الإعاقة السمعية (0.5%)، فالتواصل (0.4%)، وأخيراً إعاقات التنكر والتركيز (0.4%) أيضاً.¹⁰

هذا ويعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة، من أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالجائحة. فمثلاً، وفقاً لتقرير إحدى منظمات الأمم المتحدة، بعض الأشخاص ذوي الإعاقة "يواجهون صعوبة في تنفيذ الإجراءات الطبية الوقائية المتعلقة بأمور النظافة بما في ذلك التنظيف المتكرر للأسطح وللبيت... تنظيف البيوت وغسل اليدين باستمرار قد يكون عبارة عن "تحدي" بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة لأسباب لها علاقة بعدم ملائمة توزيع الأشياء المادية، عوائق بيئية، وتقطع الخدمات. كما أن بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يستطيعون تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي لأنهم بحاجة لمساعدة منتظمة من الناس الآخرين من أجل تلبية احتياجات الرعاية الذاتية".¹¹

وفي مسح نفذته جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية-المرصد،¹² أجري خلال شهري آذار ونيسان، على 350 امرأة وفتاة ذات إعاقة، وجد أولاً أنه "لم تتواصل أي جهة رسمية سواء على مستوى وزارة أو مديرية مع أي امرأة ذات إعاقة بغرض فحص احتياجاتهن أو الاطمئنان على أوضاعهن في ظل حالة الطوارئ سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة". وثانياً، أظهر المسح "وجود عدة حالات من النساء من ذوات الإعاقة اللواتي انقطعت عنهن المساعدات النقدية المقدمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية مما زاد من تدهور أوضاعهن". ثالثاً، صحيح أن

بعض مؤسسات المجتمع المدني قد تواصلت معهن ولكن ذلك حصل بشكل محدود و فقط من مؤسسات غير حكومية وليس مؤسسات رسمية: 15 امرأة وفتاة فقط من أصل 350، أي ما نسبته 2.4%. حيث تم التواصل مع 5 نساء فقط من الضفة الغربية والبقية من قطاع غزة. وقد بين المسح أيضا وجود عدة انتهاكات بحق ذوات الإعاقة مرتبطة بقانون العمل حيث أنه "ورغم أن غالبية النساء والفتيات ذوات الإعاقة لا يعملن أو متعطلات عن العمل، وثق المسح فصل عاملة ذات إعاقة لأسباب صحية بالتزامن مع بدء حالة الطوارئ، إضافة إلى عدم دفع أجور ثلاث عاملات من ذوات الإعاقة من قبل المشغلين. عدا عن عدم معرفة عدد من العاملات إذا كن سيتقاضين أجرا أم لا، رغم مرور قرابة شهرين منذ بدء الأزمة". هذا "ولا تقتصر الانتهاكات في مجال العمل والآثار الاقتصادية على العاملات بأجر، فقد وثق المسح تأثير وتوقف دخل عدد من العاملات لحسابهن من ذوات الإعاقة".

وفي دراسة على عينة "قصدية" على من تم تسريحهم من ذوي الإعاقة العقلية من المؤسسات الإيوائية قامت بها جمعية الشبان المسيحية في الضفة الغربية وصدرت نتائجها في شهر أيار 2020، أفاد 68 شخصا من أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية الذين تم تسريح أبنائهم من جمعية الأحسن الخيرية، بأنهم كانوا يتلقون "خدمة الرعاية الذاتية والشاملة"، وقد أفاد 51 منهم أنهم كانوا يتلقون خدمات ايوائية، كما ذكر 8 منهم أن أبنائهم وبناتهم كانوا يتلقون خدمات تأهيلية طبية مثل العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي. كما ذكر الأهالي في الدراسة، بعض التحديات السلوكية والصحية التي يواجهونها مع أبنائهم وبناتهم بسبب عدم تلقي الخدمات المختلفة التي كانت تقدمها الجمعية لهم. فمثلا ذكرت 31 من الأسر المبحوثة، أن "أبنائهم في حالة من البكاء المستمر والصرخ العالي". أيضا ذكرت 25 أسرة أن "أبنائهم يعانون من نوبات عصبية وغضب داخل البيت، والذي يترجم بنكسير وتخريب في البيت". وأخيرا، ذكرت 12 من الأسر بأن لدى أبنائهم "سلوكيات عدوانية متكررة تصل إلى ضرب الآخرين"¹³.

4.2 المسنين

من المعلوم أن المجتمع الفلسطيني يعتبر مجتمع "فتي"، حيث أن الشريحة العمرية الكبرى في فلسطين هي أولئك الأطفال الذين يبلغون من العمر "14 عاما وأقل" وهم يشكلون قاعدة "الهرم العمري" (39%)، يليهم الشباب 15-29 عاما (حوالي ثلث المجتمع 29%)، ثم في قمة ذلك الهرم السكاني يأتي "المسنون" (60 عاما فأكثر) حيث لا تتعدى نسبتهم 5%¹⁴، لكن، ورغم الانخفاض النسبي الكبير في عدد المسنين في المجتمع الفلسطيني (حوالي ربع مليون مسن) بالنسبة لباقي الفئات العمرية أو السكانية وبالمقارنة مع دول كثيرة أخرى، وعدم تشكيلهم ضغطا كبيرا على الأنظمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية... الخ، إلا أن المسنين، وخاصة أولئك الذين لا يتلقون راتبا تقاعديا ولا يتوفر لهم أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، أو تتوفر لهم حماية لكن محدودة جدا، ما زالوا يعانون من إهمال رسمي وغير رسمي. وقد ازدادت تلك المعاناة بشكل كبير بعد ظهور جائحة كورونا لا سيما في ظل ازدياد حاجتهم للمواد الطبية الوقائية، إضافة إلى احتياجاتهم الصحية والغذائية الاعتيادية (فمثلا حصل نقص في "المغذيات" التي يحصل عليها بعض المسنين من مديريات وزارة الصحة)، هذا ناهيك عن الضغوط النفسية الهائلة التي يتعرضون لها بسبب الجائحة، حيث ازداد الشعور بالوحدة والعزلة لدى الكثير منهم بفعل إجراءات "التباعد الاجتماعي" (تجنب الاحتكاك بهم من قبل الأقرباء والجيران والمعارف بسبب الخوف عليهم)، هذا ناهيك عن "الخوف المتزايد" لدى المسنين من الإصابة بالفيروس، وتوقف الكثير منهم عن الذهاب إلى دور العبادة، وهو نشاط ديني حيوي بالنسبة لهم صحيا واجتماعيا ونفسيا، وكذلك انخفاض مشاركتهم في المناسبات الاجتماعية من "أفراح وأتراح" إلى أقصى الحدود.

ويتوافق الإهمال الرسمي لفئة المسنين مع تراجع الدعم غير الرسمي المقدم لهم (مثل الدعم العائلي) بسبب تغير القيم والأخلاق الاجتماعية (تعمق وانتشار النزعة الفردانية والأناية وتراجع القيم الجمعية والعائلية والتضامنية) وكذلك بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، فقد أظهرت بيانات مسح العنف التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام الماضي أن 22% من كبار السن تعرضوا للإهمال الصحي من قبل أحد أفراد الأسرة (بواقع 24% للنساء كبيرات السن، و19% للرجال كبار السن). ومما يزيد من حالة التهميش الذي تعاني منه هذه الفئة الاجتماعية (1 من كل 20 شخصا هو شخص مسن) هو ضعف نشاطها السياسي ومحدودية تأثيرها مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى. كما أن الاعتقاد المجتمعي السائد لدى البعض بأن "رعاية كبار السن هي من مسؤولية الدولة" يساهم هو الآخر في زيادة الإهمال المجتمعي الذي تعاني منه هذه الفئة المهمشة والتي زادت الجائحة تهميشا ووضعتها في مقدمة قائمة الفئات السكانية المهتدة بالفيروس وجعلتها أكثر حاجة للحماية الاجتماعية.

ومن المؤشرات على ضعف الاهتمام الرسمي بالمسنين، محدودية عدد مراكز المسنين في الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة الحكومية منها. حيث، ووفقا لوكيل وزارة التنمية الاجتماعية داود الديك "يوجد 21 مركزا للمسنين في الضفة الغربية منها مركز حكومي واحد لكبار السن تابع لوزارة التنمية الاجتماعية وهو بيت الأجداد في أريحا (والذي لا تتجاوز طاقته الاستيعابية 60 نزيلا)، و20 مركزا تابعة لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية".¹⁵

ومما يؤكد حالة التهميش والمعاناة هذه، ما ورد في بيان صدر قبل عدة أيام (2020/10/1) عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسن، حيث تبين "أن نحو 75% من وفيات فيروس كورونا المستجد في فلسطين من المسنين"، كما بلغ عدد كبار السن المصابين 3237 شخص. وقد أشار البيان إلى أن 39% من المسنين في الضفة والقطاع يعانون من صعوبة أو إعاقة واحدة على الأقل، وقد كانت صعوبة الحركة هي الأكثر انتشارا بينهم (24%)، تليها الإعاقة البصرية (22%). كما بلغت نسبة كبار السن الذين يعانون من الفقر المدقع 16%. ويضاف لكل ذلك، أن نسبة مشاركة كبار السن في القوى العاملة لم تتعدى 14%. وأخيرا يشير البيان إلى أن أكثر من ثلث الإناث في فلسطين هن من المسنات، كما أن 48% فقط من الإناث كبار السن متزوجات. وهذا يشير إلى التهميش متعدد الأوجه الذي يعاني منه نسبة لا بأس بها من كبار السن: أنثى، وكبيرة في السن، وتعاني من إعاقة واحدة على الأقل.¹⁶

5.2 النساء

إن تأثير الجائحة على النساء في فلسطين واللواتي يعانين أصلا من تهميش اقتصادي مزمن وكبير جدا حتى بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى (حيث، ورغم أن فلسطين قد حققت "المساواة الجندرية" في مجال التعليم، إلا أن نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة هي 19% فقط، في حين يبلغ مستوى مشاركة المرأة العربية 28% والعالمية 69%)¹⁷. كما أن نسبة البطالة بين النساء في فلسطين العام الماضي 2019 كانت قد بلغت 41%، في حين لم تتعدى تلك النسبة بين الرجال 21% وهو بلا شك، تأثير قوي وسلبى ومتعدد الأوجه.

ففي بحث سريع قام به مكتب الأمم المتحدة-نساء فلسطين في شهر نيسان 2020 على مجموعة كبيرة نسبيا من النساء الفلسطينيات من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة والقطاع تصل إلى 301 امرأة، وجد أن 95% من النساء اللواتي يملكن مشاريع صغيرة ومتوسطة قد تأثرت مشاريعهن بشكل سلبي بسبب آثار جائحة كورونا. وفي ذات

السياق، قالت رئيسة مجلس إدارة منتدى سيدات الأعمال، سميرة حليلة، أن "نسبة كبيرة تبلغ 98% من المشاريع الريادية" توقفت. و"وضعت النساء الرياديات في مأزق حقيقي خاصة النساء اللواتي يعلن أسر بأكملها".¹⁸

أما بخصوص **النساء العاملات** فوجد أن 25% من النساء في القطاع الخاص يعملن "دون أي حماية مدفوعة" وهذا يعني أنهن قد لا يستفدن من الاتفاقية التي عقدها الحكومة مع القطاع الخاص حول دفع 50% من أجور العاملين والعاملات خلال أشهر "الطوارئ" أو الأغلاق ودفع القسم المتبقي بعد انتهاء الأزمة التي سببتها الجائحة، وكذلك حول منع الفصل التعسفي. وفي الحقيقة، فإن الأرقام الحقيقية (حيث أن العينة في هذه الدراسة لم تكن ممثلة) لنسب النساء وبالذات الشابات العاملات (15-29 عاما) اللواتي يعملن دون عقد مكتوب، بل بناء على "تفاهات لفظية" مع صاحب العمل قد وصلت، وفقا لنتائج التعداد العام الأخير، إلى 41% أي أن 56% فقط من الشابات على مستوى الوطن يتوفر لهن عقد عمل مكتوب مع صاحب العمل سواء لفترة محددة أو غير محددة.

ويضاف لكل ذلك، أن فرص **النساء الفلسطينيات اللواتي كن يعانين من البطالة** قبل الجائحة، في إيجاد عمل في مرحلة ما بعد ظهور الجائحة قد أصبحت محدودة جدا بسبب ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام والتأثيرات الهائلة التي تركتها الجائحة وحالة الطوارئ والإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. وعندما نتحدث عن هذه الفئة من النساء فإننا نتحدث عن حوالي 41%، وهي نسبة البطالة لدى النساء في فلسطين وهي، مرة أخرى، أعلى من المعدل العربي (حوالي 17%) بحوالي 23% درجة مئوية وأعلى من المعدل العالمي (6%) ب 34%. وهذه فوارق كبيرة تعكس ضعفا واضحا في مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة والنشاط الاقتصادي.¹⁹ كما أن "النساء المحظوظات" اي اللواتي لديهن عمل" يعانين من تمييز في الأجر (حيث كان معدل أجر المرأة الفلسطينية اليومي في العام 2018 يساوي 95 شيكل، وهو ما يمثل 70% من الأجر اليومي للرجال والبالغ 135.3 شيكل). وأخيرا، فإن الكثير مما ذكر أعلاه حول ازدياد معاناة النساء الفلسطينيات على الصعيد الاقتصادي بسبب جائحة كورونا يكون تأثيره أكثر شدة وقسوة على الأسر التي تفودها نساء. ففي الوقت الذي تشير فيه إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى أن 11% من الأسر في فلسطين تفودها نساء، فإن 21.2 على الأقل من البيوت التي تحصل على مساعدات من وزارة التنمية الاجتماعية ترأسها نساء (أمهات، بنات، أو جدات)، إما لغياب الزوج أو بسبب معاناته صعوبات صحية مثل اعاقه جسدية أو عقلية.²⁰

3. ما هو "نظام الحماية الاجتماعية"؟

الحماية الاجتماعية Social Protection، كما عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، تهتم بـ "منع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبا على رفاهية الشعب". ويتكون نظام الحماية الاجتماعية من "السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والإقصاء والمرض والعجز والشيخوخة". أما الأنواع الأكثر شيوعا من أنظمة الحماية الاجتماعية فتشمل الجوانب الأساسية الثلاثة التالية:

- **الضمان الاجتماعي:** يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والإصابات المرتبطة بالعمل ويتضمن التأمين الصحي، مخصصات تقاعدية أو شيخوخة والتأمين ضد البطالة. حيث تعتبر أنظمة الضمان الاجتماعي برامج مساعدة تحمي المستفيدين من النفقات الكارثية مقابل مدفوعات منتظمة لأقساط التأمين، مثل التأمين الصحي حيث

يمكن أن تكون تكاليف الرعاية الصحية مرتفعة للغاية لذلك تعد أنظمة التأمين الصحي وسيلة منتشرة تقلل من المخاطر في حالة حدوث صدمة. ومع ذلك قد لا يكون ذوو الدخل المنخفض قادرين على تحمل تكاليف التأمين. ويجادل البعض بأن أنظمة التأمين ينبغي أن تستكمل بالمساعدة الاجتماعية.

- **شبكة الأمان الاجتماعية:** عندما يتم نقل الموارد، إما نقداً أو عينا، إلى الأفراد أو الأسر الضعيفة دون أي وسيلة أخرى للدعم الكافي، تشمل أنظمة المساعدة الاجتماعية برامج مصممة لمساعدة الأفراد "الأكثر ضعفاً"، أي الذين ليس لديهم أي وسيلة أخرى للدعم مثل الأسر التي لها عائل واحد، أو ضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات الأهلية أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو الفقراء المعدمين... الخ. وتتكون هذه البرامج من جميع أشكال العمل العام الحكومي وغير الحكومي، والتي تم تصميمها لنقل الموارد إما نقداً أو عينا (مثل التحويلات الغذائية) إلى الأشخاص الضعفاء المؤهلين للحصول عليها. وقد تشمل المساعدات أيضاً "بطاقات الطعام".²¹
- **تدخلات سوق العمل:** وهي السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز العمالة والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال. مثل دعم الدخل، واستخدام سياسات "سوق العمل النشطة" من خلال زيادة قدرة العاطلين عن العمل لإيجاد فرص عمل وزيادة الإنتاجية والأجر، والمساهمة في معالجة المشاكل الاجتماعية التي غالباً ما تصاحب ارتفاع معدلات البطالة. هذا وتشمل سياسات "سوق العمل النشطة" مجموعة واسعة من الأنشطة لتحفيز العمالة والإنتاجية مثل "خدمات التوظيف" التي تشمل تقديم المشورة والمساعدة في التسكين ومطابقة الوظائف وتبادل العمال وخدمات أخرى ذات صلة من أجل تحسين أداء سوق العمل، و"التدريب على الوظائف" وكذلك تدريب الشباب، وأخيراً "توليد فرص العمل المباشر" من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة الطلب على اليد العاملة. هناك مشكلة شائعة في تنفيذ التدخلات الناجحة في سوق العمل تتمثل في كيفية دمج الاقتصاد "غير الرسمي"، لا سيما وأن معظم العمال غير الرسميين لا تغطيهم أنظمة ضمان اجتماعي وسلامة مهنية وتدابير صحية... الخ.

بينما تعتبر الرزمة الثالثة المذكورة من السياسات بمثابة تدخلات انتقائية وغير ملزمة (أي أنها تستهدف تقوية نسيج القوة العاملة وتمكينها من الاندماج في الإنتاج بحسب الرؤية السياسية والموارد لأية دولة)، فإن الضمان الاجتماعي يختلف عن نظام المساعدة أو المساعدات الاجتماعية المقدمة من الدولة أو المؤسسات الخاصة، ففي حين أن هذه المساعدات تقدم للفقراء والمحتاجين دون مقابل، يكون الضمان الاجتماعي باشتراكات يدفعها الشخص ويستفيد منها إذا توفرت شروط حصوله عليها.²²

4. قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين

يضم قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني مجموعة كبيرة ومشتتة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية على حد سواء. حيث يتألف هذا القطاع من مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية (وزارة التنمية الاجتماعية والتي تعتبر المقدم الأول لخدمات الحماية الاجتماعية، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، ووزارة العمل، وصندوق التشغيل) ومؤسسات غير حكومية (لجان الزكاة، والجمعيات الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسات الإقراض، والقطاع الخاص الذي لا يزال دوره غير واضح في مجال الحماية الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية)، وكذلك المؤسسات الأممية والدولية التي تقوم بتنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية متنوعة.²³

يتصف قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني بطابع /غائي خيري، تغيب عنه المأسسة في العمل والاهتمام ببناء مؤسسات قوية تقدم خدمات ذات نوعية رفيعة المستوى. ولا شك أن وجود الاحتلال الإسرائيلي قد أدى إلى غياب مؤسسات الدولة، وضعف تلك المؤسسات، خاصة من حيث قدم أو غياب التشريعات والقوانين التي تنظم العمل في قطاع الحماية الاجتماعية. كما يعاني هذا القطاع من "ضعف في معايير الاستهداف"، ومن "قصور في الموارد البشرية"، كما يغلب عليه "الطابع التنافسي" أو هنالك خلط بالأدوار بين مختلف الشركاء/اللاعبين. هذا إلى جانب غياب عملية التنسيق بين كل هذه الجهات أو المؤسسات وأخذها طابعا "موسميا" أو اقتصره على أعراض محددة أو فترات متقطعة. هذا بالطبع إلى جانب النقص في الموارد المالية، حيث تعتمد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية على المساعدات الخارجية لتمويل مشاريعها وأنشطتها. كذلك يعاني قطاع الحماية الاجتماعية من ضعف في البنية التحتية المتمثلة في المراكز والمؤسسات التأهيلية والإيوائية، ومراكز التدريب والتأهيل... الخ، فهي غير كافية ولا تتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة، إضافة إلى تمركزها في المجمل في المدن مستثنية الريف والمخيمات والمناطق البعيدة والمهمشة. وهذا جزئيا ينطبق على أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية في فلسطين ألا وهو برنامج المساعدات النقدية في وزارة التنمية الاجتماعية الذي يعتبر هو الآخر بالرغم من التقدم الذي تحقق في إدارته وأهميته الحيوية لمئات الألاف من المحتاجين، فإنه غير كافي ولا يتلاءم دائما مع الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي في "مرحلة ما بعد كورونا".²⁴

1.4 هل يوجد "نظام" أم مجرد "برامج" للحماية الاجتماعية في فلسطين؟

في كلمة خلال الأسبوع الدولي للحماية الاجتماعية الذي نظّمته "منظمة العمل الدولية" في جنيف في شهر تشرين ثاني 2019، أجاب وزير التنمية الاجتماعية الفلسطيني أحمد المجدلاني على هذا السؤال بالإقرار بأن قطاع الحماية الفلسطينية يتكون من مجموعة من البرامج ولا يشكل نظاما متكاملًا: "لا بديل عن تطوير نظام شامل ومتكامل للحماية الاجتماعية. إننا نسعى للانتقال من البرامج إلى الأنظمة،... وقد حققنا تقدما ملموسا في بعضها، ونمضي لنظام حماية اجتماعية وطني يحمي جميع الفئات على مدار حياتهم". وقد أكد الوزير المجدلاني في كلمته على أن الحكومة الفلسطينية تعمل "على تطوير أنظمة للحماية الاجتماعية بحيث تستجيب لأجندة التنمية المستدامة 2030، تحديدا ما يتعلق بالقضاء على الفقر والقائم على استحداث نظم وتدبير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول العام المذكور". وقد ذكر الوزير "أن الحكومة الفلسطينية قد وضعت هذه الغاية ضمن إستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022، وتعمل على تحقيقها تدريجيا وبشكل تصاعدي". وقد أوضح الوزير أيضا "تعطي أولوية لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ونوفر التأمين الصحي المجاني لجميع الأسر المسجلة في قاعدة بيانات الوزارة والبالغ عددها 106 ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة".²⁵

2.4 قانون الضمان الاجتماعي

كما ذكرنا آنفا، فإن الضمان الاجتماعي هو أحد المكونات الأساسية لنظام الحماية الاجتماعية إذ أن نظام الحماية الاجتماعية في أي بلد، لا يقوم دون إيجاد الضمان الاجتماعي، وفي الحالة الفلسطينية لا يوجد حتى الآن قانون للضمان الاجتماعي، وإن كانت تتم معالجة العديد من المسائل الاجتماعية كالتقاعد والعمل من خلال قوانين خاصة. كما أن عدة محاولات قد جرت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية من أجل تطوير وإقرار وتنفيذ قانون للضمان الاجتماعي إلى أنه لم يكتب النجاح لأي من هذه المحاولات حتى الآن.

فبعد تشكيل السلطة الفلسطينية في العام 1994 بموجب اتفاقية أوسلو، شرع المجلس التشريعي في إعداد مشاريع القوانين المختلفة بما فيها مشروع قانون الضمان الاجتماعي حيث "بدأ نقاش الحماية الاجتماعية للعمال والموظفين غير الخاضعين لأنظمة الموظفين العموميين في عهد المجلس التشريعي الأول، وتوج في عام 2003 بصور قانون التأمينات الاجتماعية حيث شمل تأمين إصابة العمل، وتأمين الشيخوخة، وتأمين العجز والوفاة الطبيعيين، وقد أناط القانون إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية برئاسة وزير العمل. ولكن هذا القانون لم يطبق ولم ينفذ وسرعان ما ألغي من قبل رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 2007/8/23".²⁶

وقد بدأت المحاولة الجدية الثانية لإقرار قانون فلسطيني للضمان الاجتماعي في العام 2016، حيث أن قانون الضمان الاجتماعي قد صدر في ذلك العام بعد دراسات ونقاشات وحوارات وحراك واحتجاجات إلى أن أقر في شهر تشرين أول 2016، بعد تعديل عدد من مواده.²⁷ وخلال الفترة الممتدة من تشرين أول 2016 - حزيران 2018 سعت السلطة الفلسطينية إلى إخراج القانون إلى حيز التنفيذ. حيث تم تشكيل مجلس إدارة الصندوق برئاسة وزير العمل الفلسطيني الذي اتخذ قرارا بتاريخ 2018/6/4 أعتبر بمثابة "الشرارة" التي أدت إلى ظهور أزمة جديدة واحتجاجات واسعة استمرت لعدة أشهر وأدت في النهاية إلى صدور قرار رئاسي في حزيران 2019 بوقف تنفيذ القانون، مما دفع وزير العمل إلى تحويل الموضوع إلى المحكمة الدستورية، وهو تراجع نظرت له القوى النقابية المدافعة عن مصالح العمال كإصياح من قبل الوزير لمطالب أصحاب العمل.²⁸

لقد عكست الاختلافات في المصالح والرؤى بين الأطراف والأفراد المعارضين للقانون على شعارات الحراك الاحتجاجي الذي ظهر واتسع وخاصة في خريف 2018، فهناك من أكد على أهمية وجود القانون وتنفيذه لكن مع إجراء بعض التعديلات عليه، وهناك من طالب بسحبه أو إلغائه، وهناك أطراف وجدت في ذلك الحراك فرصة للانقضاض على القانون وإلغائه دون أن تعلن عن ذلك صراحة. بل إن مثل هذه الاختلافات في المصالح والرؤى قد عكست نفسها على مواقف نشطاء وقادة الحراك الوطني والمجتمعي، الذين طالب بعضهم بتعديل القانون فيما طالب البعض الآخر بإلغائه.²⁹ من ناحية أخرى فقد كان هناك قوى نقابية عديدة مؤيدة للقانون بببوده الحالية، كرئيس "النقابة العامة للعاملين في المصارف والبنوك" الذي صرح بأنه "قد لا يكون القانون الأمثل، غير أنه إنجاز يجب الحفاظ عليه لحماية حقوق العاملين وضمان حياة كريمة لهم".³⁰

لقد أدت هذه القضايا الخلافية والاحتجاجات والصراعات إلى تراجع حدة النقاشات والحوارات المتعلقة بالضمان الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني إلى حد كبير وإلى فشل "المحاولة الثانية" لإقرار وتنفيذ قانون فلسطيني للضمان الاجتماعي، بعد أكثر من عقد من الزمن على ظهور وفشل "المحاولة الأولى"، ليترك بذلك حوالي مليون فلسطيني/ة من العاملين في القطاعين الخاص والأهلي وكذلك العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر دون حماية اجتماعية يواجهون المخاطر والأقدار كل بمفرده ووفقا لإمكانياته وظروفه. فهل تؤدي جائحة كورونا إلى نفخ الغبار عن هذا التحدي المصيري ليطلق الحوار المجتمعي (الثالث) حول مضمون وآليات تنفيذ نظام الحماية الاجتماعية الشامل المنشود؟³¹

5. الخاتمة

ليس غريبا أن يؤدي انتشار الجائحة في الأراضي الفلسطينية إلى بروز أصوات متزايدة تطالب بإعادة طرح موضوع الحماية الاجتماعية، بما فيها الضمان الاجتماعي للنقاش الجاد والحديث (1) لتحسين ما يجب تحسينه، (2) لتأسيس ما يمكن تأسيسه

3) ولتخطيط ما يجب التحضير له في عملية متكاملة من وضع اركان النظام الشامل، لا سيما أن تجارب الدول الأخرى والمجاورة قد أثبتت أن المجتمعات التي تتمتع بنظام حماية اجتماعية قوي وفعال هي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والأزمات.

في تصريحات لوزير العمل الفلسطيني نصري أبو جيش بعد أقل من ثلاثة أسابيع على ظهور الجائحة في الضفة الغربية، أكد على أهمية وجود قانون للضمان الاجتماعي في ظل الظروف العصيبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني في مواجهة جائحة كورونا. وأعتبر أبو جيش "أنه لو أقر قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين لما عانينا الآن من مشاكل إنهاء خدمات العمال، في ظل إعلان حالة الطوارئ". وتطرق أبو جيش إلى "تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في قانون الضمان الاجتماعي، وكيف حمت عمالها خلال الأزمة الحالية" مشيراً إلى أن "الحكومة الأردنية اتخذت قراراً أن المنشأة أو صاحب العمل يدفع 14 يوماً فقط، وبعد 14 يوماً يحول العامل أو الموظف إلى الضمان الاجتماعي فوراً".³² هذا ويتفق خبراء اقتصاديون وأكاديميون فلسطينيون مع هذه الآراء حول أهمية الضمان الاجتماعي ليس لمكافحة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا فحسب، بل لترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان التي لا بد أن تحصد المزيد من الاهتمام والجهود التعاونية المكثفة، في تأسيس أحد أهم ركائز سيادة دولة فلسطين واستجابتها لاحتياجات مواطنيها.

الأسئلة ومحاوَر النقاش:

1. ما هي الإمكانيات والمصادر المتوفرة لتعزيز قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين؟
2. ما هي الثغرات في قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني التي كشفتها جائحة كورونا؟
3. هل يوفر برنامج المساعدة النقدية الذي تقدمه وزارة التنمية الاجتماعية أحد المداخل الفعالة والممكنة لمواجهة جائحة كورونا وآثارها على الفئات الاجتماعية المكشوفة والمهمشة؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف يمكن تطوير هذا البرنامج؟
4. ما الذي يمكن عمله لمساعدة فئتي المسنين وخاصة المحرومين منهم من أي راتب تقاعدي والأشخاص ذوي الإعاقة على مواجهة جائحة كورونا وآثارها؟
5. كيف يمكن بناء نظام للحماية الاجتماعية في فلسطين؟ من أين نبدأ وما هي الأولويات؟
6. كيف يبني الحوار مجدداً حول نظام الحماية الاجتماعية الفلسطيني بما يؤدي إلى نتائج ملموسة وثابتة؟
7. كيف يمكن تطوير التنسيق والشراكة ما بين أذرع قطاع الحماية الاجتماعية من مؤسسات حكومية، وغير حكومية بما فيها القطاع الخاص، وكذلك المؤسسات الدولية المعنية؟

1 فاليري شميت. 2019. "الحماية الاجتماعية: دراسة الماضي والاستعداد للمستقبل". منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/fs/WCMS_644910/lang--ar/index.htm

2 وزارة التنمية الاجتماعية. 2020. "دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية". رام الله، فلسطين.

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020/10/4. "42% من الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها في إغلاق كورونا". وكالة معا للأنباء. <https://www.maannnews.net/news/2020125.html>

4 Pirro-Tomaso Perri: The impact of the COVID-19 outbreak on the Palestinian Food System.

5 وزارة العمل الفلسطينية. 2020. "خطة الحد من تأثيرات جائحة فيروس كوفيد-19 على العاملين"

6 الحياة الجديدة: إطلاق برنامج لدعم العمال العاملين في السوق المحلية المتضررين من جائحة كورونا

http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=4d6770ey81164046Y4d6770e

7 رأي اليوم. "تيسير خالد: في الأول من أيار... الطبقة العاملة الفلسطينية تعيش هذا العام تحديات غير مسبقة". 2020/4/30.

<https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9/>

8 في ندوة دولية بعنوان "وضعية العمال الفلسطينيين في ظل جائحة كورونا" نظمها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب 31 أيار 2020

9 <https://www.klyoum.com/palestine-news/politics/2020/may/paltimesps-448-%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7.pdf>
غزة أزمة "كورونا" تقاوم الفقر والبطالة. تقرير لمحمد أبودون. وكالة الأناضول. 2020/4/17.

10 <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/1808967>
الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني. ملخص النتائج النهائية للتعداد 2017 تموز 2018. دولة فلسطين. رام الله. صفحة 34

11 U.N: Department of Economic and Social Affairs. "Everyone Included: Social Impact of Covid-19."
<https://www.un.org/development/desa/dspd/everyone-included-covid-19.html> Retrieved on 2/6/2020. Our translation.

12 جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة" و"مرصد السياسات الاجتماعية والإقتصادية - المرصد". أيار 2020. "ورقة موقف: الإستجابة الرسمية للأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة".

13 <file:///C:/Users/port/Downloads/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%B0%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf>
جمعية الشبان المسيحية. برنامج التأهيل. رصد واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في محنة كورونا: عينة مقسودة ممن تم تسريحهم من المؤسسات الإيوائية مع بداية المحنة. أيار 2020. القدس. صفحات 2-6.

14 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. "كانون أول 2018، رقم 19. رام الله فلسطين. صفحة 19

15 وزارة الصحة الفلسطينية. 2020. "طرق وقاية كبار السن من خطر الإصابة بفيروس كورونا"

16 <https://www.moh.gov.ps/portal/%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D9%8A%D8%B1/>
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020/10/1. "75% من وفيات كورونا في فلسطين من المسنين"

17 <https://shehabnews.com/post/70243/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-75-%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9>
مركز مسارات " مشاركة المرأة في القوى العاملة" ،إعداد: أشرف بدر، حمدي "علي حسين"، ربما شبيطة، عائدة الحجار عرب 48: "فيروس كورونا يهدد مبادرات عمل نساء فلسطينيات". 7.4.2020

18 <https://www.arab48.com/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2020/04/07/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA>
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/10/07/1180282.html>

19 دنيا الوطن ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2019/10/5

20 <file:///C:/Users/port/Downloads/WFP%20Participatory%20Gender%20Analysis.pdf>
Arab World for Research and Development (AWRAD)and the World Food Program (WFP). PARTICIPATORY GENDER ANALYSIS REPORT (WEST BANK & GAZA STRIP) APRIL 2020. Pp 12.

21 ويكيبيديا "حماية إجتماعية"

22 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان-ديوان المظالم. 2015. "الحماية الإجتماعية: برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الإجتماعية. صفحة 7.

23 <file:///C:/Users/port/Downloads/Report%20on%20Financial%20Assistance.pdf>
جمعية حماية المستهلك الفلسطيني. تبذة حول قطاع الحماية الإجتماعية". 2024/4/23.

24 <http://www.pcp.ps/article/1035/-%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>
وزارة التنمية الإجتماعية. برنامج المساعدات النقدية.

25 <http://www.mosa.pna.ps/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9>

- 25 أحمد المدلاي، "تسعى لتطوير أنظمة للحماية الاجتماعية تستجيب لأجندة التنمية الشاملة"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا، 2029/11/28. https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=JN0HuLa866046690597aJN0HuL
- 26 إياد الرياحي، وفراس جابر، "منظمة الحماية الاجتماعية"، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، صفحة 268. <http://www.annd.org/data/item/cd/aw2014/pdf/arabic/three10.pdf>
- 27 محمود السعدي، العربي الجديد، الضمان الاجتماعي الفلسطيني موجة من الرفض قبل تطبيق القانون، تشرين أول 2018. <https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86>
- 28 الضمان الاجتماعي الفلسطيني (صراع على الحقوق الاجتماعية)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 15 تشرين أول 2018. <https://pflp.ps/post/17827/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>
- 29 الجزيرة، 2019/1/16، "الضمان الاجتماعي الفلسطيني... الحكومة في واد والموظفين في واد آخر"، ميرفت الصادق. <https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/1/16/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9>
- 30 الهدف، هدى بارود، 2018/10/11، تعرف على البنود التي أثارت الجدل: قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، بلا ضمان اجتماعي. <https://hadfnews.ps/post/47023/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A>
- 31 موقع "النجاح الإخباري"، 2020/4/14، "أكدوا على أهمية الضمان الاجتماعي، إقتصاديون: تقديم مساعدات لـ 30 ألف أسرة غير كاف في ظل جائحة كورونا". <https://nn.ps/news/Report-1/2020/04/14/301376/>
- 32 دنيا الوطن، 2020/3/26، "وزير العمل: لو أقر قانون الاضمان الاجتماعي لما عانينا من مشاكل إنهاء خدمات العمال". <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/03/26/1324855.html>